القطيعة الحمّادية للدولة الفاطمية:
دراسة في الخلفيات السياسية والأبعاد المذهبية.

The Disconnection of the Hammadits from the Fatimids: A Study of the Political Backgrounds and Doctrinal Dimensions.

د. محمد نصير

جامعة قسنطينة 2 -عبد الحميد مهري -

mohammed.necir@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/25 تاريخ القبول: 2021/05/28

ملخص:

في حوالي سنة: 440هـ/ 1048م أعلن المعز بن باديس الزيري الصنهاجي (407هـ – 454هـ / 1016م – 1062م) القطيعة مع الدولة الفاطمية ومذهبها الإسماعلي بعد أن كانت دولته تدين لها بالولاء منذ أن نصّبهم الفاطميون ولاة لهم عند انتقالهم إلى القاهرة سنة: 361هـ/ 972م، وترتّب عن ذلك أحداث كثيرة، أهمها على الإطلاق غزو بني هلال لبلاد المغرب، كل هذه الأحداث نقف عليها في المصادر باسهاب طويل وروايات متعددة، لكن هذه القطيعة لم تكن الأولى، ففي سنة: 405هـ/ 1015م أعلن حمّاد بن بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي (408هـ – 419هـ/ 1018م – 1029م) تمرّده عن ابن أخيه وأعلن البيعة للعباسيين ونبذ البيعة للفاطميين وحرّض على قتل الشيعة الإسماعيلية في مدينتي تونس وباجة، لكن أحداث هذه القطيعة، على عكس سابقتها، لا نجد لها ذكرا في المصادر عدا كتاب العبر لابن خلدون (ت.808هـ/ 1406م)، فما مدى صحة خبر قطيعة حمّاد للدولة الفاطمية؟ وما أسباب غياب أخبارها في المصادر الأخرى؟ وما مختلف سياقاتها المحيطة بها؟

الكلمات المفتاحية: الحماديين، الفاطميين، القطيعة الصنهاجية، الشرعية المذهبية، قلعة بني حمّاد.

Summary:

Around 440 / 1048, Al-Mu'izz b Badis al-Ziri al-Sanhaji (407 - 454 / 1016 - 1062) declared his own state and detached himself from the Fatimid state and its Ismaili doctrine. His state were loyal to the Fatimids since they were appointed by them as a governor when the Fatimids moved to Cairo in the year 361/ 972. As a result, many events have occurred, The most important of them is the invasion of Bani Hilal to the Maghreb. These events have been extensively mentioned with different narrations in primary sources. However, this estrangement was not the first, In the year 405/ 1015, Hammad b Bulkin b Ziri b Manad Al-Sanhaji (408 - 419 / 1018 - 1029) declared his rebellion against his nephew. He gives the pledge of allegiance for Abbasids and rejected for Fatimids and He instigated the killing of Ismaili Shiites in Tunis and Beja. However, it is difficult to find any mentions of his rebellion in primary sources, except Ibn Khaldun's collection al-'Ibar (d. 808 /1406). Thus, How true is the narrative of Hammad's estrangement of the Fatimid state? What are the reasons for not mentioning these events in these sources? And what are the historical contexts of this estrangement?

Key words: Hammadid, Fatimidid, Sanhaji estrangement, Doctrinal legitimacy, Qal'at Bani Hammad.

د. محمد نصير، mohammed.necir@univ-constantine2.dz

مقدمة:

بانتقال الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (341هـ – 365هـ/ 952م – 975م) إلى القاهرة سنة: 361هـ/ 972م، تسلّم منهم حكم بلاد المغرب، بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي (361هـ – 373هـ/ 972م – 984م) محافظا بذلك على نفوذ الفاطميين وعلى رموز الولاء لهم، واستمرّ ذلك في عهد ابنه المنصور (373هـ – 386هـ/ 984م – 996م) وحفيده باديس (387هـ – 406هـ/ 997م – 1016م) وطيلة عهد المعز بن باديس (407هـ – 454هـ/ 1016م – 1062م) حتى حوالي سنة: 440 هـ/ 1048م حيث أعلن هذا الأخير القطيعة مع الخلافة الفاطمية بالقاهرة ومذهبها الإسماعيلي، والبيعة للخلافة العباسية ببغداد ومذهبها السّني، وانجرّ عن ذلك غزو بني هلال لبلاد المغرب، هذه

العملية السياسية والمذهبية نعرف من مصادر إخبارية متعددة الكثير من مجرياتها وأحداثها، لكن هذه القطيعة ليست الأولى في بلاد المغرب، ففي سنة: 405هـ/ 1015م أعلن حمّاد بن بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي (405هـ – 419هـ/ 1015م – 1029م) تمرّده على ابن أخيه الأمير باديس بن المنصور الزيري، وهو ما نقف عليه في المصادر الإخبارية، لكن الذي لم تذكره المصادر وانفرد به ابن خلدون، هو أن التمرد اتخذ بعدا مذهبيا، حيث أعلن القطيعة مع الخلافة الفاطمية والبيعة للخلافة العباسية، وحرّض على تقتيل الإسماعيلية، فما مدى صحة الخبر الذي انفرد به ابن خلدون؟ وما أسباب غياب خبر القطيعة في كل المصادر الأخرى؟ وما دوافع حمّاد لتوظيف البعد المذهبي لتمرّده؟ فهل هي تأسيس لإمارة موازية للباديسيين؟ أم افتكاك شرعية الحكم من الأمير باديس؟ وما هي مجريات وأبعاد هذه العملية السياسية والمذهبية الحمّادية؟.

أولا . حضور العامل المذهبي في المصادر الإخبارية:

لا نجد لحمّاد بن بلكين ذكرا في كتب الأخبار قبل تولّي أخيه المنصور بن بلكين للحكم، حيث عُقِد لحمّاد على آشير والمسيلة مداولة مع أخيه يطوفت وعمِّه أبي البهار، ثمّ تذكر المصادر أنّ باديس بن المنصور عقد له ولاية آشير، وهنا يبرز حمّاد في قمع تمرّد على الأمير باديس من طرف أعمامه وأعمام أبيه حيث أرادوا «أنْ يستهضموه لصغر سِنّه، فلم يعطهم ذلك من نفسه»[1]، وبقضائه على التمرّد استدعي حمّاد إلى إفريقية، لكن ذلك كان لصالح العدوّ اللّدود لصنهاجة، وهو المعز بن زيري بن عطية الزناتي، وحليف بني عامر بالأندلس، حيث زحف إلى المغرب الأوسط بعد معرفته بمغادرة حماد له، وهذا ما أدى بباديس لإعادة حمّاد إلى المغرب الأوسط سنة: 395هـ/ 1005م ووعده أن لا يستدعيه مرة أخرى إلى القيروان، وأنّ له ولاية آشير والمغرب

الأوسط وكل ما يستطيع السيطرة عليه، وهزم حمّاد المعز بن عطية وأصبح واليا فعليا على المغرب الأوسط[2].

يذكر ابن خلدون أنّ الأمير باديس أذِن لحمّاد ببناء القلعة التي عرفت في ما بعد باسمه، وبدأ في تشييدها سنة: 398هـ/ 1008م، وبتعميرها أصبحت لحمّاد قاعدة جديدة تعزّز ولايته بالمغرب الأوسط[3]، لكن الأمير باديس طلب سنة: 405هـ / 1015م من حمّاد أن يتخلّى عن كل من قسنطينة وتيجس وقصر الإفريقي ، وأرسل له ذلك مع أخيه إبراهيم، لكن الأخوين: حمّاد وإبراهيم اتفقا على العصيان ومحاربة الأمير باديس[4]، وقد رافق إعلان حمَّاد عدم امتثاله لأوامر الأمير باديس الزّيري عدَّة أحداث، وبالرّغم من أنَّ هذه الأخبار متزامنة مع الحدث الأهم، وهو تمرُّد حمَّاد، إلّا أنها وردت في المصادر الأخبارية متفرّقة ومتشتتة دون ربط بينها، ممَّا يعني أنَّ المصادر الأصلية للخبر تفصح فقط عمَّا يخدم البلاط المنتمي إليه أو المذهب المنتحل.

وفي مجموع هذه الأخبار ينفرد الإخباري ابن خلدون (ت.808هـ/ 1406م) وهو متأخر جدًا، بوضع هذه الأحداث في إطار واحد وهو: تمرد داخل البيت الزيري بلون مذهبي نتج عنه تأسيس إمارة جديدة؛ حيث ربط ابن خلدون بين رفض تسليم حمَّاد الأعمال التي أمره بها باديس وإعلانه نقض الولاء للفاطميين ومبايعته العباسيين وزحفه إلى مدينة باجة «وقتل الرَّافضة وأظهر السنّة ورضى عن الشيخين [أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب]» وحرّض أهل تونس قبل توجهه إليها للثورة على الشيعة، لكن تحرّك باديس نحوه أدّى إلى تراجعه نحو المغرب الأوسط حيث هُزِم بوادي الشلف ثمَّ احتمى بالقلعة حتى توفي باديس في آخر يوم من ذي القعدة سنة: 406هـ/ 1016م[5].

إنَّ إضفاء الطابع المذهبي على انفصال حمَّاد عن دولة بني زيري لم يرِد عند الإخباريين من قبله، بالرَّغم من أنَّ مصادرهم في نقل الأخبار تقريبًا واحدة، فهل نص ابن خلدون هذا نقله من مصدر لم يعتمده غيره؟ وبالتالي

نقل لنا رواية تاريخية لم تصلنا، أم هو عبارة عن إعادة اختصار وتشكيل لمجموعة من الرِّوايات التاريخية؟ وبالتالي القيام بعملية ربط للأحداث المتزامنة والمتتالية، ومنه هو "قراءة خلدونية" للأحداث.

لا أستطيع الفصل في هذا السؤال بشكل قطعي نظرًا لطبيعة الكتابة في المصادر الإخبارية؛ حيث لا تنسب الأخبار والرِّوايات دائما إلى مصادرها، لكن عدم ورود هذه الأخبار التاريخية مرتبطة ببعضها في المصادر الأخرى، غير ابن خلدون، يرجع إلى أنَّ مصدرهم واحد؛ وهو الكتاب الذي سُمِّي بـ: **تاريخ إفريقية والمغرب** لإبراهيم بن القاسم الرّقيق القيرواني (ت.420هـ/ 1029م) الذي انتهى من تدوين أخباره سنة: 417هـ/ 1026م[6]، ويكفي أن نقول أنه شيعي المذهب[7] وفي مرتبة المؤرخ الرّسمي لمخدوميه[8]، ليتضح لنا أنَّه سيتحاشى ذكر حادثة إعلان حمَّاد بيعته للعباسيين، فذكرها في كتابه يعتبر ترويجا لفكرة يعمل ضدّها، من جهة، ومن جهة أخرى، تحرج سيّده في البلاط الباديسي مع المجتمع القيرواني المالكي الذي لازال يؤرّخ لأمجاده في النضال ضد الدولة الفاطمية ومذهبها الإسماعيلي[9]، وبعد الرّقيق صُنِّفت عدّة ذيول عليه من داخل بلاط الباديسيين، لكنها بدأت من حيث انتهى[10]، ومنه فإنّ أخبارهم لا تشمل أخبار انفصال حمّاد بن بلكين، ومع ذلك فهي لم تخرج عن التوجه الذي بدأه الرقيق، ما عدا تخلّيهم عن النظرة الشيعية بعد بيعة المعز بن باديس للعباسيين، وهذا «ما يدل على دور الحكم في توجيه المؤرخين لكتابة تاريخه»[11].

ومن المصادر التي اعتمدت بشكل كبير على الرقيق وكانت معتمد الإخباريين، خاصة المشارقة، كتاب: **الجمع والبيان في أخبارإفريقية والقيروان** لعزِّ الدين أبو محمد عبد العزيز بن شداد (توفي بعد سنة: 600هـ/ 1204م)؛ وهو حفيد الأمير تميم بن المعز بن باديس الصنهاجي (454هـ - 501هـ/ 1062م - 1108م) وبالرّغم من أنَّه سنِّي المذهب إلاَّ أنَّه بحكم انتسابه

للأسرة الباديسية «لم يتطرَّق للحماديين إلاَّ في إشارات عابرة»[12]، وبالتالي سيترك قصب السَّبْق لعائلته في هذا الإنجاز وينسبه فقط لجد أبيه المعز بن باديس، وفي نفس الوقت فإنَّ ابن شداد اعتمد على الرقيق القيرواني حتى سنة: 417هـ/ 1026م[13]، إضافة إلى ذلك فإنَّ كل الكتابات الإخبارية بعد الرقيق القيرواني كانت اقتباسا عنه أو تذييلا له[14].

أمَّا ابن خلدون؛ فلو افترضنا أنه نقل عن سليل العائلة الحمادية وبلدة حمزة، التابعة لمجال قلعة بني حماد، ومستوطن بجاية، أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد (أو حمادو) بن عيسى بن أبي بكر الصنهاجي[15] (ت.628هـ/ 1231م) الذي صرَّح ابن خلدون بالنقل عنه في مواضع أخرى دون ذكر عنوان الكتاب[16]، فإننا نعيد مرة أخرى التساؤل السابق عن سبب انفراد ابن خلدون ببيعة حمّاد للعباسيين ونقضه الفاطميين، فهل هذا يعود إلى أنّ ابن خلدون اقتبس من كتاب النُبذ المحتاجة، فيما لم يقع هذا الكتاب في يد سابقيه؟.

من الممكن أن يكون ذلك صحيحا؛ فالمصادر المشرقية اعتمدت على الجمع والبيان لابن شداد، أمّا المغربية فلدينا البيان المغرب لابن عذاري المراكشي (توفي بعد سنة:712هـ/ 1312م) الذي صرّح بكثير من مصادره[17]، وأغلبها عن الرقيق القيرواني وذيوله، ولم يأتِ على ذكر النبذ المحتاجة لابن حماد، وفي نفس الوقت نجد صاحب مفاخر البربر (كتبه سنة: 712هـ[18]/ 1312م) يذكره ضمن مصادره[19]، لكنه نقل عنه تصريحا مرة واحدة فقط ، وهي تخص حملة الفاطميين على مصر سنة: 302هـ/ 915م، لكن غاية هذا الكتاب ذكر البربر ومحاسنهم وعلمائهم، وهو ما يبرر عدم الاسترسال في ذكر الأخبار، وحتى خبر الفاطميين أورده من أجل القول أنّ جيشه كله من البربر وأكثرهم كتامة[20].

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ خبر ابن خلدون يمكن إثباته بقرائن عديدة من المصادر الإخبارية لأحداث متزامنة وأخبار مشتّتة وأخرى مغيّبة، فحادثة تقتيل الشيعة بباجة وتونس وردت في مناقب محرز بن خلف المؤدب[21] (ت.413هـ/ 1022م) التي كتبها أبو طاهر محمد بن الحسين الفارسي[22] في شهر رمضان سنة: 430هـ/ 1039م[23]، الذي يروي عن معاصرين للأحداث دون ربطها بحملة حمَّاد على إفريقية، ونقلها عنه عياض، في ترجمته لمحرز بن خلف قائلا: «أنَّ أهل تونس ... قتلوا الرافضة القتلة المعلومة»[24]، هذه الأحداث تزامنت كذلك مع إجلاء الصنهاجيين من القيروان نحو المنصورية وإغلاق الحوانيت والفنادق[25]، هذا الخبر ورد مجرَّدًا ضمن حوادث سنة:405هـ/ 1014م دون ربطه بالأحداث السابقة ولا بأيِّ حدث آخر، ولكن من الممكن جدًا أنَّها كانت بسبب الخوف من مداهمة حمَّاد للمدينة أو الخوف من وقوع أحداث مناهضة للشيعة مثل التي وقعت بباجة وتونس[26]، ذلك أنَّه بنفس المصدر ونفس السَّنة يُذكر أنَّ باديس أثناء استعداده لمحاربة حمَّاد في أواخر ذي الحجة «نزل برقادة ... وأخرج عياله وأثقاله وأُخته السيدة أم ملال وأولاده وعبيده إلى المهدية»[27].

إضافة إلى ذلك؛ فإنَّ حملة تقتيل الشيعة بمدينة باجة تزامنت مع ذِكر أبي طاهر الفارسي لوجود السلطان، وبالرَّغم من أنَّ هذه الإشارة اعتبرها الهادي روجي إدريس غامضة حيث لم يذكر هوية هذا السلطان، وبالتالي لا يمكن التأكيد ما إذا كان وقوعها قبل سيطرة حمَّاد على هذه المدينة أم بعدها، إلَّا أنَّه احتمل أن تكون إشارة إلى أمر حمَّاد بتقتيل الشيعة[28]، وفي الوقت الذي أمر باديس أحد عمَّاله بردع وعقاب أهل تونس، لا نعرف بالضبط هل لحملتهم ضدَّ الشيعة أم لانخراطهم في دعوة حمَّاد أو بسببهما معًا، نصح أهل تونس محرز بن خلف بالهروب مع أصحابه عبر البحر، لكن محرز بن خلف رفض هذا الاقتراح[29]، وبالرَّغم من أنَّ النص المناقبي لم

يحدِّد الوجهة في حالة العزم على الفرار، إلاَّ أنَّ روجي إدريس احتمل أن تكون وجهتهم قسنطينة التي كانت تحت سيطرة حمَّاد[30].

أمّا عن خلفيات عدم ذكر صاحب المناقب للخبر، وعدم تسمية السلطان، فذلك يرجع إلى أنّ أبا طاهر الفارسي كتبها سنة: 430هـ/ 1039م أي في الوقت الذي كان فيه الأمير المعز بن باديس يتخذ الخطوات المتقدمة لنقض الباديسيين لبيعتهم للقاهرة، وهو الذي أقرّه أثناء مدحه للمعز، بل قارنه بوالده، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الفارسي ممّن ينتسب إلى جماعة محرز بن خلف الذين أصدر المعز في حقهم ظهيرا بموجبه يفرض على عماله حسن معاملة محرز بن خلف وجماعته وكل من انتسب إليه وعرف به وإعفائهم من كل الجبايات[31].

خلاصة القول؛ أنّه على الرّغم من انفراد ابن خلدون بربط انفصال حماد بتقتيل الشيعة في باجة وتونس ونقضه بيعة الفاطميين لصالح العباسيين، وعدم ذكر مصدر خبره، كعادته، إلّا أنّ ذلك كله يوجد ما يسنده من الأخبار المضمرة في مصادر أخرى لخلفيات مذهبية وقبلية وسياسية، وكل هذه الاعتبارات كانت متفاعلة في تأسيس دولة بني حماد.

ثانيا. تمرد حمّاد بن بلكين: طلب للشرعية بأدوات مذهبية:

إنَّ خطوة إعلان حمَّاد نقضه البيعة للفاطميين ومبايعته للعباسيين، اعتبرها الهادي روجي إدريس خطأ فادحًا، ذلك أنَّ هذا الإجراء يلائِم إفريقية المالكية ولا يلائِم المغرب الأوسط الكتامي والصنهاجي، وكلاهما موالي للفاطميين[32]، وهذا عليه اعتراض من وجهين هما:

أولهما: أنّ اعتبار المغرب الأوسط الكتامي والصنهاجي موالٍ للفاطميين ليس صحيحا، فجزء معتبر من الكتاميين كانوا معارضين للدعوة الإسماعيلية منذ مرحلة الدعوة[33]، فحتى قبيلة جيملة التي استقبلت أبا عبد الله الشيعي انقسمت حوله ممّا أدى به إلى انشاء تازروت كدار هجرة له ولمناصريه، ثم

اضطرّ للرجوع إلى إيكجان بسبب عدم حصانة تازروت من هجمات الأغالبة وحلفائهم الكتاميين، وعند تأسيس الدولة تخلّى قسم آخر من الكتاميين عن التبعية للفاطميين بعد مقتل أبي عبد الله الشيعي سنة: 296هـ/ 911م على يد عبيد الله المهدي الفاطمي (296هـ – 322هـ/ 909م – 934م)، وبقيت العلاقة بينهما متراوحة بين القرب والبعد باتباع الفاطميين سياسة تقريب فصيل كتامي على آخر، وبالتالي إحداث الخلاف بين الكتاميين واستغلالهم في حملاتهم العسكرية[34].

أما صنهاجة، وريثة كتامة، فقد كانت تبعيتهم للفاطميين شكلية، مثلما وضحت سابقا، سواء في إفريقية أو المغرب الأوسط، فنحن لا نملك الأدلة الكافية على الاعتناق الكامل للمذهب الإسماعيلي عند أمراء بني زيري، بل إنّ عهدهم في إفريقية تميّز ببروز أعلام فقهية مالكية بارزة، مثل ابن أبي زيد القيرواني (ت.386هـ/ 996م) وأبي الحسن القابسي (ت.403هـ/ 1012م) وغيرهما، وكانت مركزا مهما يتوقف عنده الأندلسيون أثناء رحلتهم العلمية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ القيروان في عهد بني زيري استقبلت دعاة الأشعرية ومبعوثي أبو بكر الباقلاني؛ كل من أبي عبد الله الأذري وأبي طاهر البغدادي.

وإذا كانت إفريقية الباديسية تبعيتها شكلية للفاطميين فإنّ صنهاجة المغرب الأوسط منقسمة منذ عهد المنصور بن بلكين على الأقل، وهذا الانقسام لم يكن للولاء المذهبي فيه أي دور، بل تجاوزه، وبما أن المغرب الأوسط تحت سيطرة حمّاد بن بلكين منذ سنة 387هـ/ 997م، الذي تفقّه بالقيروان ونظر في كتب الجدل فيه[35]، فإنه لو لم يلق سندا مذهبيا من العامة والفقهاء لما كانت خطوته الجريئة للانفصال وإعلان نقض المذهب الشيعي[36]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المغرب الأوسط، الذي نعته روجي إدريس بالكتامي والصنهاجي، لديه قسم آخر كبير منه زناتي إباضي مثّل دوما تحدّيا مستمرا أمام صنهاجة، وحمّاد بن بلكين بالخصوص الذي بقيت معركة

النفوذ بينهما في كرٍّ وفرٍّ، وعليه فنحن أمام مجال دائم التغيّر، لكنه لم يكن يوما ذو ولاء شيعي إسماعلي.

ثانيهما: لو افترضنا جدلا أنّ رأي إدريس صحيحا على اعتبار أنّ حركة حمّاد غير ملائمة للمغرب الأوسط الكتامي الصنهاجي الموالي للفاطميين، وفي المقابل ملائمة لإفريقية المالكية، وهذا يكون صحيحًا لو كانت طموحات حمَّاد متوقِّفة فقط عند تأسيس دولة له بالمغرب الأوسط إلى جانب الدولة الباديسية بإفريقية، مثلما آلت له الأحداث في الأخير، لكن طموح صاحب القلعة كان واضحا من البداية أنه أكبر من ذلك، فإعلانه مبايعة العباسيين بدل الفاطميين هو في حدِّ ذاته إحراج لباديس وسحب للشرعية منه أمام الفقهاء المالكية، وفي نفس الوقت محاولة لاستمالتهم له، والتحريض على قتل الشيعة في تونس ثمَّ باجة، وهذه الحركة من المفترض أنّها أدَّت إلى هروب الصنهاجيين من القيروان، مركز المعارضة المالكية، نحو المنصورية، التي تمثل المدينة الأميرية، ومنه كان توجه جيش حماد من المغرب الأوسط نحو إفريقية حيث التقى أخاه إبراهيم بتامديت[37] التي تبعد عن الأربس[38] بمرحلتان فقط[39]، وهذه الأخيرة يعرف أهل إفريقية أنها «باب إفريقية [من الجهة الغربية] ولمَّا أُخِذت [من طرف الفاطميين] زالت دولة بني الأغلب»[40].

وعليه فإنَّ حمَّاد لم يكن طموحه تأسيس دولة بالمغرب الأوسط فقط لتكون «شعبة من دولة آل زيري»[41]، بل كان هدفه هو إزالة الفرع الباديسي كليًا ليحلَّ مكانه، وهو أحد أبناء بلكين بن زيري، أوَّل أمراء دولة بني زيري، مستغلًّا في ذلك المعارضة المالكية النّاقمة على التشيّع وأتباعه، ذلك أنَّه يعِي جيّدا أنَّ سيطرته على بلاد المغرب لا تتأتَّى له إلَّا بعد أخذ القيروان، التي تمثل القلعة الروحية للفقهاء المالكية، فهي بالنسبة لهم «رابعة الثلاثة: المدينة ومكة وبيت المقدس والقيروان»[42]، وأصبحت رباطا لمواجهة التشيّع ومقاومته[43]، وبالتالي لا تستطيع إمارة أخرى في مكان آخر من المغرب

استقطابهم إليها لما تكتسبه هذه المدينة من القيمة الدينية والتاريخية لديهم، وهو الذي يحتاجهم لتدعيم شرعيته في الحكم مكان باديس الذي لا زال مبايعا للفاطميين، وربَّما هذا ما يفسِّر طبيعة الاتفاق بين حمَّاد والمعز سنة: 408هـ/ 1018م حيث كان اتفاقًا للصلح لإنهاء الحرب بينهما[44] بالرّغم من الهزائم المتتالية لحمّاد والحصار الخانق له من الباديسيين في قلعته، وبالتالي التوسع الكبير للبادسيين عليهم، وهذا الاتفاق - الذي لا نعرف محتواه - ربما تضمّن موافقة الباديسيين على وجود دولة لحمَّاد كحاجز بينهم وبين زناتة في الغرب مع التخلِّي التام لحمَّاد عن مشروعه بإفريقية الذي بدأه بولائه للعباسيين.

ومنه من الواجب قراءة الأحداث المتفرِّقة إخباريا، ولكنَّها في الزمان والمكان متَّفِقة، على أنَّها حدث واحد تفرَّق في أخبار مشتَّتة وأخرى مسكوت عنها بسبب انتشار الرِّواية الشيعية الزيرية للرقيق القيرواني على حساب الرِّواية السُّنِّية الحمَّادية في المصادر الإخبارية[45]، والاهتمام بالكتابة المناقبية لأحداث عصر باديس، وكُتِبت في عهد خليفته المعز الذي ينسبون له الدور "البطولي" في القطيعة مع الفاطميين، وإضافة إلى ذلك طبيعة هذا النص الذي يحجب الأحداث السياسية أثناء استرساله في التبجيل والإطراء على محرز بن خلف.

وبهذا الشكل من الممكن أنّ تكون حركة حمَّاد تمّت بالتنسيق المباشر أو الغير مباشر مع محرز بن خلف، ذلك أنَّ هذا الأخير كان تحريضه غير مقتصر على الشيعة فقط؛ بل كذلك التَّأليب على الدولة الباديسية، ففي النص المناقبي، نجد كاتبه يروي عن أبي علي بن خلدون متذمِّرًا من عدم استجابة القيروانيين له سنة: 405هـ/ 1015م مثلما فعل أهل تونس وباجة، ويمدح محرز بن خلف بالقول: «لو كان حزام المؤدِّب محرز بن خلف ... في وسطي، فتحت الأرض من قاف إلى قاف [من القيروان إلى القاهرة]» ويعلِّق كاتب المناقب على النّص بالقول: «كان الأمر في ذلك الوقت شديدا بمصر وإفريقية،

ولو أنَّ الشيخ أبا علي والمؤدب أدركا هذا الوقت لكانَا ممَّن يرى بالطاعة لهذا السلطان [المعز بن باديس الذي قطع العلاقات مع الفاطميين] فرضًا لازمًا»[46]، وفي موضع آخر من المناقب يروي الفارسي أنَّ أبا علي بن خلدون اعتبر تونس وأهلها أصبحوا أكثر أمانًا من قبل، ومن القيروان «لامتثالهم لله ورسوله»[47]، كما يُروى عن محرز بن خلف أنَّه سُئِل . يبدو أنَّ السؤال ورد عليه من خارج مدينة تونس . عن رأيه «بهذا السلطان بالمغرب وبالمشارقة قد قُتلوا ونحن قعود ... فقال لهم: قتلهم فيما يرضي الله ورسوله أم لا؟ قالوا: نعم، فيما يرضي الله ورسوله، قال: وتركهم مع القدرة عليهم بما يسخط الله، فنحن إذا نخاف فيما يرضي الله، ونأمن فيما يسخط الله، كلاَّ ورفع صوته بصوت عالٍ مديد»[48]، هذه النصوص المناقبية تدل على أنَّ كل من محرز بن خلف وأبو علي بن خلدون يذهبان إلى الخروج على الأمير باديس الذي يدين بالولاء للفاطميين.

لكن لِمن يتحوَّل الولاء بعد ذلك؟ بالتأكيد يصبح الولاء للطرف المقابل والمنافس؛ لحمَّاد بن بلكين الذي لبَّى المطالب التي طالما يصبو إليها أهل إفريقية، حيث نقض الولاء للفاطميين ممَّا يعني التغلّب على التشيّع والقضاء على "المشارقة" والطموح للتخلص من الجبايات التي كانت منذ وجود الخلفاء الفاطميين في المغرب، واستمرَّت بوصية من المعز لدين الله لبلكين بن زيري[49]، وأداء فريضة الزكاة لولي أمر يرضون عن مذهبه، والتي طالما تضجَّر منها أهل بلاد المغرب سواء عن طريق حركات اجتماعية[50] أو بطريقة دينية عن طريق الاستفتاء حول الجبايات والزكاة لبني عبيد[51].

ثالثا. سياقات القطيعة الحمّادية للدولة الفاطمية:

إنَّ هذه العملية السياسية الدينية التي أقدم عليها حمَّاد لا نعرف بالتحديد ظروفها[52]؛ أي مسار أحداثها وتطوراتها، لكنها كانت في الوقت الذي أصبحت الخلافة الأموية بالأندلس، والتي طالما كان يلجأ إليها أو يستعين بها

كل منشق عن الدولة الباديسية، تفقد نفوذها وقوّتها بعد عدَّة سنوات من الحجابة العامرية ثمَّ دخول الأندلس في عصر الطوائف، وفي المقابل كان في الطرف الآخر الخليفة العبَّاسي أحمد القادر بالله[53] (381هـ - 422هـ/ 991م – 1031م) قد بدأ في محاولة استعادة هيبة الخلافة العباسية من بني بويه؛ فهو من «أعاد جدَّتها وجدَّد نموسها»[54]، وكان ذلك بمواجهة الفاطميين في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي[55] (386هـ – 411هـ/ 996م – 1020م) الذي بثَّ دعاته في الأطراف، ونتج عن ذلك إعلان أبو المنيع قرواش بن المقلّد العُقيلي[56] بيعته للقاهرة في 04 محرّم سنة: 401هـ/ 1011م، فأصبحت الخطبة في الكوفة والموصل والأنبار والمدائن تدعو للحاكم بأمر الله، ولم يكن لبني العباس ليستردوا البيعة لهم إلّا بتهديداتهم العسكرية لقرواش ثمّ إغرائه بالمال في الوقت الذي لم يستطع الفاطميون إيصال مددهم له[57]، وعليه فإنّ القادر بالله وصل إلى الخلافة وأبرز نفسه بقوة في الوقت الذي كانت الخلافة تتسم بالضعف الشديد وكان بنو بويه هم الحكام المتغلبين[58]، والفتن بين الشيعة والسُّنَّة متكرّرة، وعليه فإنّ الخلافة العباسية السُّنِّية تواجه خطري الشيعة الإمامية، ممثلين في بني بويه، والشيعة الإسماعيلية، ممثلين في الفاطميين[59].

أمام هذا الوضع اعتمد القادر بالله عدّة إجراءات[60] منها إصدار محضر للطعن في نسب الفاطميين موقَّع من الأشراف والفقهاء سنة: 402هـ/ 1012م[61]، ومن بين هؤلاء الفقهاء الذين قادوا ودعموا هذه الحملة، القاضي أبو بكر الباقلاني (ت.403هـ/ 1013م) الذي ألَّف من قبل كتاب "**كشف الأسرار وهتك الأستار في الرد على الباطنية**"؛الذي قال فيه أنّ الفاطميين قرامطة ولا ينتسبون لآل البيت كما ألَّف "**كتاب في إمامة بني العباس**" وكتاب "**مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة**"[62]، وفي الوقت الذي كان دعاة الفاطميين ينشطون في بغداد ومناطق النفوذ العباسي، نجد هذا

الفقيه المالكي الأشعري يرسل مبعوثين للقيروان وهما كل من أبي عبد الله الأزدي وأبي الطاهر البغدادي، إضافة إلى تلميذ الباقلاني أبي عمران الفاسي الذي أقام بالقيروان.

وفي نفس الوقت الذي يوجد أعلام قيروانيون يتلقُّون المذهب الأشعري ويمدحون مؤسِّسه[63]، على عكس المشرق أين يعاني المذهب الأشعري التضييق[64]؛ نجد أبا علي بن خلدون يَقرأ كتب أبي الحسن الأشعري[65]، التي كانت قد وصلت القيروان بواسطة تلاميذ أبو عبد الله ابن مجاهد المتكلم البصري[66]، نجد كذلك أبو طاهر الفارسي أثناء تبجيله لمحرز بن خلف يستشهد بالباقلاني نقلا عن أبي عمران الفاسي حيث اعتبره «لو أدرك... السَّلف لكان خامس الأربعة، يعني أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا»[67]، بغض النظر عن طبيعة النص المناقبي، لكن الاستشهاد بالباقلاني، الذي له صلات كثيرة مع فقهاء الغرب الإسلامي بسبب مالكيته، لكن أشعريته كذلك لديها دور في ذلك، في الوقت الذي كان تلاميذ الباقلاني بالقيروان يدرسون كتبه ويروون مناقبه[68].

إنَّ بعثة الباقلاني يمكن القول عنها أنها متعدِّدة الأهداف، فإلى جانب دور هؤلاء الثلاثة في ترسيم المذهب الأشعري بالقيروان، وعن طريق تلامذتهم يستمر في قلعة بني حمَّاد وكل الغرب الإسلامي، وفي الوقت الذي يتعرض فيه هذا المذهب للمضايقة من طرف الحنابلة ببغداد ومناطق أخرى بالغرب الإسلامي[69]، كان لها كذلك بالتأكيد دور سياسي، فإلى جانب الدور الذي قام به الأشاعرة في محاربة الشِّيعة فلهم دور كذلك في الدعوة لبني العبَّاس[70]، وربما هي المهمّة الأساسية للبعثة الباقلانية على أساس توظيف المذهب لدعم الشرعية السياسية، وبناء على ذلك، فإنَّ تلاميذ الباقلاني بالقيروان قد أنيط بهم هذا الدور المزدوج ضمن حركة حرب الدعاة بين الفاطميين والعباسيين، فدعاة العباسيين عن طريق الباقلاني المنافح عن البلاط

العباسي وصلوا القيروان التابعة سياسيا للفاطميين، ودعاة هؤلاء الأخيرين يتجولون في العراق وشرقها، ويحاولون استمالة الإمارات المستقلة وولاة العباسيين قدر الإمكان، وفي نفس الفترة وفي هذه الظروف أعلن حمَّاد نقضه للفاطميين وولائه للعباسيين، وفي نفس الوقت نجد هدايا متبادلة بين الفاطميين والباديسيين واضفاء الألقاب على باديس ثمَّ خليفته المعز بالرّغم من الأحداث المتكررة المناهضة للشيعة، وهذا كله في محاولة من الفاطميين للحيلولة دون خسارة نفوذهم ومصدر مهم للجباية في الجهة الغربية في ظل توسعهم النسبي في المشرق.

إنّ الدور الذي يقوم به الباقلاني، ومن وراءه القادر بالله، ما هو إلّا بداية للدور الذي سيقوم به السلاجقة على يد الوزير نظام الملك في المشرق وتزامنه مع الحركة المرابطية في بلاد المغرب، فإذا اعتبرنا أن هذه الحركة رد فعل على الفاطميين بعدما حاصروا العباسيين باستمالتهم لبلاد الفرس واليمن والحجاز وإفريقية، فإنّ العباسيين حاولوا تطويق الفاطميين بالجيوش السلجوقية شرقا والمرابطية غربا[71]، وهنا نسجل الفارق بين الفترتين؛ ففي عهد القادر بالله كانت الغلبة لبني بويه، الشيعة الإمامية، ولذلك لم يكن لديه كامل القوة لمواجهة المد الفاطمي على عكس السلاجقة، خاصة في عهد وزارة نظام الملك، الذين أخذوا زمام مواجهة الشيعة ومذهبهم الباطني بأنفسهم، ومنه كانت الأعمال والتحركات التي قام بها الخليفة القادر بالله بمثابة الأرضية التي جنى ثمارها خلفه القائم بأمر الله (422هـ – 467هـ/ 1031م – 1075م).

وانطلاقا من هذا، فإنه يمكننا تفسير فشل مشروع حمّاد بن بلكين في إزاحة ملك الباديسيين عن إفريقية، فالفترة التي تحرّك فيها حمّاد لم تكن مواتية لوضع العباسيين، في الوقت الذي كان الفاطميون لا يزالون يحكمون سيطرتهم وتواصلهم مع الباديسيين.

رابعا. إمارة بني حماد بالمغرب الأوسط: البديل الممكن:

إنَّ بعثة الباقلاني إلى بلاد المغرب تُصنَّف ضمن هذا السياق العام الذي أوردته أعلاه، فالسلوك الدعوي لأبي عبد الله الأزدي وأبي الطاهر البغدادي يذكرنا بدعاة الصفرية والإباضية والمعتزلة في القرن الثاني للهجرة/ 08 م ثمَّ دعاة الشيعة في القرن الموالي، فكل هؤلاء لهم نفس السلوك الدعوي وهو يماثل السلوك الدعوي لمبعوثي الباقلاني[72]، لكن الفرق بين هذه البعثة الأخيرة والبعثات الأولى هي مسألة مفصلية أدت إلى مآل مختلف للأحداث، وتتمثل هذه المسألة في إجازة الخروج عن السلطة الحاكمة والثورة عليها من عدمها في أدبيات هذه الفرق المذهبية وهاجس الدخول في دوامة الفتنة[73]، ومن هنا يمكن أن تكون بداية فشل العملية السياسية الدينية التي أقدم عليها حمَّاد داخليا. فالفقهاء المالكية لم يرِد في المصادر رد فعلهم حول أحداث تقتيل الشيعة في تونس وباجة سنة: 405هـ/ 1015م، في الوقت الذي كان منتظرا منهم الاحتفاء بذلك، في نفس الوقت يروي كاتب مناقب محرز بن خلف الحسرة التي ألمَّت بأبي علي بن خلدون لعدم استجابة القيروانيين له، فهل هذا يعتبر عدم استجابة من القيروانيين بزعامة فقهائهم للخروج عن الدولة الباديسية؟

يمكن أن يكون ذلك صحيحًا؛ ففقهاء القيروان ربما يرون أنَّه لا داعي للخروج عن الباديسيين في الوقت الذي انتقل فيه الخلفاء الفاطميون سنة: 362هـ/ 973م إلى القاهرة، والتي في عهدها نعرف العديد من النماذج النضالية للمالكية مثل أبي الفضل الممَّسي وأبي العرب التميمي والعديد من المناظرات والردود والتبجيل لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وفي المقابل فإنَّه ابتداء من انقلاب المالكية على مخلد بن كيداد الزناتي اليفرني النكاري سنة: 333هـ/ 945م لا نجد هذه النماذج بالشكل الذي كان عليه قبل هذه الثورة وهذا يدل - مع دلائل كثيرة أخرى - على أنَّ بني زيري كانوا فقط

ممثِّلين للسلطة السياسية وربما المالية الفاطمية دون المذهبية، هذه الأخيرة التي اكتفوا بإظهار الولاء لها عن طريق تقيُّدهم بشعاراتها داخل قصورهم، لكن الفقهاء المالكية كانت لهم لحدّ كبير حرية ممارسة مذهبهم وسلطتهم الفقهية، ومنه فإنَّ "أسباب الخروج" على الدولة الباديسية حسب مالكية القيروان لم تكتمل للقيام بمغامرة مساندة حمَّاد "المتمرِّد"، والذي لم يرق لدرجة المتغلِّب، ضد باديس الأمير الفعلي والشرعي حسب سيرورة الأحداث[74].

ومنه يمكن القول أنَّ عدم استجابة فقهاء القيروان لتقتيل الشِّيعة وعدم خروجهم عن الدولة الباديسية كان السبب الأوَّل في فشل مشروع حمَّاد بن بلكين، ذلك أنَّه لمَّا كانت الدعوة لقتل الشيعة بالقيروان بإيعاز من بلاط الدولة الباديسية في عهد المعز بن باديس سنة: 407 هـ/ 1017م استجاب القيروانيون وفقهاؤهم بقوَّة، وأعطتنا المصادر الكثير من تفاصيلها على عكس ما وقع بتونس وباجة سنة: 405هـ/ 1015م، والتي يمكن أن تكون هي نفسها (حادثة 407هـ) بتدبير من حاشية المعز بن باديس[75]، الصغير السِّن (08 سنوات)، من أجل استرضاء القيروانيين في مواجهة الخطوة الحمَّادية، لكنها خرجت عن السيطرة، وهي الحادثة التي رافقتها الكثير من الرِّوايات الأسطورية والمتناقضة التي تشكلت بفعل العقل النضالي المالكي[76]، وأسفرت في الأخير عن مقتل أبي علي بن خلدون بإيعاز من المعز، حسب كتب التراجم المالكية نفسها[77]، صاحب القطيعة مع القاهرة، والذي يمدحه المالكية[78]، وهو ما أدّى إلى زيادة اضطراب الأمور بالقيروان، وبعد خمس سنوات كان مقتل محرز بن خلف (ت.413هـ/ 1022م) في ظروف غامضة[79]، وبالتالي ستشهد الفوضى المعادية للشيعة بعض الهدوء بعد مقتل زعيمي الدعوة لقتل "المشارقة" بتونس والقيروان، وربما يكون مقتلهما ضمن رد فعل من الشيعة أو تصفية الذين استجابوا لدعوة حمَّاد ضدَّ الباديسيين، خاصة وأنَّ أوَّلهما قُتِل بتدبير من البلاط الباديسي على عهد المعز، والذي كان مقتله

سببا في عودة الفوضى داخل القيروان ممَّا أدَّى بأصحاب البلاط - الذي لا زال يغلب عليه المُتشرّقة - إلى تلفيق تهمة القتل لشخصين وإعدامهما حسب القاضي عياض[80]، أمَّا الثاني . محرز بن خلف . فكان قتله غامضا؛ ممَّا ينفي التهمة عن أي طرف في قتله[81]، تبقى هذه عبارة عن احتمالات مفتوحة في ظل هيمنة الرواية الباديسة دون الحمادية.

أمَّا السبب الثاني في فشل مشروع حمَّاد بالقيروان فيتعلق بأبعاد إجتماعية على علاقة بالسياسة المالية للدولة الباديسية؛ فمن المعروف أنَّ سياسة الفاطميين الجبائية كانت هادفة لجمع الأموال بأكثر قدر ممكن من أجل تمويل الحملات العسكرية نحو المشرق، هذه السياسة حرص الخليفة الفاطمي المعز لدين الله أن يوصي بها خليفته ببلاد المغرب بلكين بن زيري، والتي تولَّى القيام بها عمَّاله ثمّ الزيريون بالقيروان، ولكنها هذه السياسة بدأت في التغيُّر نوعا ما بعد مقتل عامل القيروان عبد الله بن محمد الكاتب وابنه سنة: 377هـ/ 987م، والذي كان يتمتَّع بسلطة موسَّعة ومباشرة من القاهرة، وهي السياسة ذاتها التي كانت السبب في مقتله على يد المنصور الزيري[82]، أمَّا فيما يخص باديس فتخبرنا المصادر أنَّه أثناء تحضيره لجيشه للخروج لمنازلة حمَّاد «وضع العطاء لعساكره»[83]، وفي المقابل يُذكر أنَّ حمَّاد انسحب من جيشه قادة وفرسان كثيرون وأعلنوا ولائهم لباديس بعد دخول باديس المغرب الأوسط[84]، وانقلب عليه حتى عامله على آشير، وهو من المقرَّبين جدا منه[85]

إنَّ هذا الانشقاق في المعسكر الحمَّادي يرجع إلى سخاء باديس، أو هكذا صوّرته روايات البلاط الباديسي، ذلك أنَّ الذين انشقوا عن حمّاد لم يكونوا بالتأكيد بسبب وفائهم للباديسيين، فهم كانوا معه أثناء اقتحامه إفريقية ولم تبدأ حركات الانسحاب من المعسكر الحمّادي إلَّا عند وصول باديس لتامديت في طريقه لمنازلة حمَّاد[86]، أي أنه قدّم العطاء قبل خروج جيوشه، ومنه فإنَّ

هزيمة حمَّاد الأولى لم تكن عسكرية ميدانية ممَّا تسبّب في فراره إلى المغرب الأوسط، لكن مطاردة باديس له اضطرته للمواجهة بوادي الشلف حيث كانت الهزيمة الكبيرة لحمَّاد بسبب انسحاب بني توجين . الذين لهم ثأر قديم من حمَّاد . من جيشه أثناء المعركة[87]، إضافة إلى ذلك فهذه ليست المرَّة الأولى التي ينشق فيها المعسكر الحمَّادي، فقد كان كذلك سنة: 389هـ/ 999م أثناء محاربة الجيش الزيري مجتمعًا، وذلك قبل مناصبة حمَّاد العداء للبيت الباديسي، ضدَّ زيري بن عطيَّة المغراوي بالقرب من تيهرت، وحينها انهزم الجيش الزيري بسبب أنَّه «كان أكثر عسكر حمَّاد يكرهونه لقِلَّة عطائه، فلمَّا اشتدَّ القتال انهزموا، فتبعهم جميع العسكر»[88].

من المعروف أنَّ مصدر هذه الأخبار واحد، وهو من داخل المعسكر الباديسي الذي يحاول دائما تصوير حمَّاد في صورة سافك الدماء والمتجبِّر[89]، وفي المقابل يقدِّم باديس على أنَّه الأمير السّخي الكثير العطاء وذو السَّطوة على أعدائه، وقد كُتِبت في الفترة التي أصبحت الدولة الزيرية دولتان، باديسية وأخرى حمَّادية، حيث انتهى الرقيق من كتابة تاريخه سنة: 417هـ/ 1026م، لكنَّها ربَّما تبرِّر التراجع الكبير لحمَّاد بعد دخوله إفريقية وعزمه على إزالة الدولة الباديسية بإعلانه البيعة للعباسيين، ثمَّ تراجعه إلى وادي الشلف وهزيمته هناك، ثمَّ فُرض عليه حصار شديد في قلعته بعد لجوئه إليها.

إنَّ سياسة السّخاء في العطاء التي اتبعها باديس لمواجهة الاستقطاب المذهبي الذي انتهجه حمَّاد نلمسها كذلك في تعامل الدولة الباديسية مع أهل تونس بعد حملة تقتيل الشيعة بها بقيادة محرز بن خلف، هذه الحملة وردت بروايتين مختلفتين؛ الأولى أوردها القاضي عياض وهي رواية أسطورية تتناقض مع مجريات الأحداث؛ حيث يروي أنَّ باديس «حنق على التونسيين، وعزم على الصّد لهم وقال: تكون الأرض ولا تونس» ولكن "دعاء" محرز بن خلف أدَّى إلى مقتل باديس بسيفه[90].

أمَّا الرِّواية الثانية، وهي التي تهمُّنا بسبب وجود وثيقة تثبت طريقة تعامل باديس مع تونس، كما أنها تحمل الإشارات المذهبية في طيَّاتها، وبالرّغم من أنَّها وردت في إطار تبجيلي لشخصية محرز بن خلف لكن مسار الأحداث بها يتّفق مع السياق التاريخي، على عكس الرِّواية السابقة، حيث ذكر أبو طاهر الفارسي «أنَّه أتاه [باديس] قوم من أهل ملَّته [الشِّيعة] فزعموا أنَّ أهل تونس مبغضون فيه وفي دولته، فبعث ... إلى عامله بتونس يقول له: اقبض على من يشار إليه من العلم والدنيا وخذ أموالهم واضرب رقابهم»، لكن بفضل «رجل من أهل السُّنَّة» بالقيروان علِم أهل تونس ما يُدبَّر لهم من باديس، فهرعوا عند محرز بن خلف الذي قام بكتابة رسالة موعظة لباديس وتحذير من وزراء السوء، ولأنَّ الرِّواية كان هدفها التبجيل فقد أصبحت هذه الرِّسالة مصدرا للتبرُّك بها من طرف باديس وزوجه وبفضلها ولد له المعز[91]، صاحب القطيعة مع المذهب الشيعي، الذي كُتِب النص في عصره، أي أنَّ المعز ولد ببركة محرز بن خلف، وبالتالي كان ناصرا للسُّنَّة.

وبالرَّغم من أنَّ هذه الرِّواية متخمة بالتقديس ممَّا أوقعها في المغالطة بخصوص ولادة المعز، إلا أنَّ صاحبها ختمها بوثيقة ظهير من طرف المعز بن باديس مؤرخة بـ :20 ربيع الآخر سنة: 417هـ/ 09 جوان سنة: 1026م، والتي تقضي بتوسيع ظهير سابق أصدره والده لمحرز بن خلف وعائلته ونسله وطلبته بتونس[92]، ومضمون هذا الظهير هو إعفاءهم من المظالم على ممتلكاتهم وحوانيتهم وزروعهم في مدينة تونس وباديتها[93]، هذا الظهير يدل على استمالة باديس لمدينة تونس وزعيمها الذي قاد حملة التقتيل ضدَّ الشيعة بسياسة الإعفاء من الرّسوم وتوسيع الاقطاعات كاستدراك للسياسات الجبائية السابقة التي بدأت منذ تأسيس الدولة الفاطمية، وبالتالي استغلال الاعفاء من الجباية وتقديم امتيازات لجماعة محرز بن خلف لمواجهة الاستقطاب المذهبي الحمَّادي.

إنَّ فشل حمَّاد في مشروعه نتج عنه قبول الطرفين باتفاقية تلزم حمَّاد بالتّخلي عن طموحه في السّيطرة على كل بلاد المغرب انطلاقا من القيروان مقابل اعتراف الباديسيين بدولة موازية بالمغرب الأوسط لتقوم بالدور الذي اعتاد حمَّاد القيام به في صدِّ زناتة بالجهة الغربية، وهو الدور الذي لعبه من قبل جده زيري بن مناد قبل انتقال الفاطميين إلى القاهرة انطلاقا من مدينة آشير التي بُنيت بموافقة الخليفة الفاطمي سنة: 324هـ/ 936م، واستمرَّ في هذا الدور كلٌ من بلكين بن زيري وابنه المنصور، لكن في فترة هذا الأخير بدأ تحوّل الزيريين من المغرب الأوسط إلى إفريقية حيث شيَّد المنصورية كمدينة أميرية وأبعد عمَّال إفريقية الذين كانوا يأخذون الأوامر من القاهرة، وبهذا التحوّل بدأ يبرز حمَّاد الذي أصبح عاملا على آشير والمسيلة بمعيّة أخيه يطوفت وعمِّه أبي البهار، لكنه مع تمكنه من هزيمة المتمردين من البيت الزيري والحد من هجمات زناتة وإبعادهم نحو الغرب تمكن من بناء مدينة قلعة بني حمَّاد سنة: 398هـ/ 1008م بموافقة باديس بن المنصور، لتكون قاعدة جديدة لمحاولة السّيطرة على إفريقية مستغلا بذلك الأوضاع المذهبية الهشَّة بها، لكن عدم توظيفه الجانب الاجتماعي المالي، وخاصة السّخاء في العطاء، أدّى إلى تراجعه مكتفيا بدولة مستقلَّة عن الباديسيين بالمغرب الأوسط، تكون في مواجهة دائمة مع زناتة التي تمثل مجموعة قبلية ومذهبية، وبالتالي سياسيا معادية له، لكن السؤال المطروح هو: هل تخلّى حمَّاد ومن بعده خلفه في دولتهم عن مشروعهم المذهبي بفشل مشروعهم التوسعي نحو إفريقية؟ وهل استمرّت الدولة الحمادية على البيعة العباسية؟ أو ما هو التوجه المذهبي لدولة بني حمّاد بالمغرب الأوسط؟.

خامسا. مصير البيعة الحمّادية لبني العباس:

لا تذكر المصادر أيَّة مراسلة بيعة بين حمَّاد بن بلكين والخلافة العباسية في بغداد، وهذا لا يعني عدم وجودها، لكن مثل هذه المراسلة والبيعة نملك

عنها معلومات عندما أعلن المعز بن باديس القطيعة مع الفاطميين سنة: 440هـ/ 1049م، حيث أوفد العباسيون رسولًا إلى الدولة البادیسية[94] وكذلك المراسلة والتزكية من العباسيين لدولة المرابطين بعد ذلك[95]. أمَّا بالنسبة للعملية السياسية المذهبية الحمَّادية، وتاريخ هذه الدولة عموما، فقد بقيت الأخبار شحيحة بشأنها، وذلك يرجع إلى أنَّ هذه العملية أجهضت في بدايتها بفشلها في القضاء على الدولة البادیسية والحلول مكانها وافتكاك الشرعية القيروانية المالكية منها (قدسية المدينة وشرعية المذهب ورصيدها في النضال)، ومنه لم تكن لها صدى في المصادر الإخبارية التي عوَّدتنا على الاسترسال فقط في الأخبار التي نتجت عنها أحداث بارزة تؤدي إلى تحوّل سياسي كبير من وجهة نظر إخباريي الطرف المنتصر والمتحيِّز، بطبيعة الحال، لمذهبه وبلاطه، وفي المقابل فإنَّ الأخبار القليلة بخصوص حركة حمَّاد كانت النظرة لها في المصادر على أنها لا تزيد عن كونها انقساما قبليا صنهاجيا لا أكثر، كغيرها من الانقسامات السابقة التي فشلت أو التي آلت إلى تأسيس إمارة زيرية بغرناطة حتى أصبح لنسل زيري بن مناد ثلاثة ممالك بالغرب الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ الصلح والاتفاقية الغامضة بين حمّاد والمعز سنة: 408هـ/ 1018م، والتي بموجبها اعترف البادیسيون بدولة بني حمّاد بالقلعة، من الممكن أنْ تكون أحد بنودها عدم المجاهرة بالعداوة للفاطميين مجددا على الأقل، أو عدم الاستمرار في بيعة العباسيين، وبالتالي التخلّي التام عن المشروع الذي بدأه حمّاد، وهذا الاستنتاج مبني **أوّلا:** على الغموض الذي يكتنف الصلح البادیسي الحمّادي في الوقت الذي كانت قلعة بني حمّاد وأميرها يحتضر على يد البادیسيين، ممّا يعطي انطباعا لقارئ الأخبار أنّ البادیسيين ضيّعوا فرصة ثمينة للقضاء النهائي على التمرّد الحمّادي، **ثانيا:** مبني على الغياب التام لأيّ أخبار مذهبية في الدولة الحمّادية حتى وفاة حمّاد

سنة: 419هـ/ 1029م، واستمرّ ذلك حتى منتصف عهد خليفته القائد بن حمّاد (419هـ – 446هـ/ 1029م – 1055م).

وفي عهد القائد تعاود المصادر الكلام عن علاقة بني حمّاد بالفاطميين، فعند ابن الخطيب[96] فإنّ القائد خلع «بني عبيد، كما فعل ابن عمّه، ودعى إلى بني العباس إلى أن هلك في ذي القعدة سنة ست وأربعين وأربع مائة»، وعليه، حسب ابن الخطيب، فإنّ القائد أعلن نقض بيعته للفاطميين بعد المعز بن باديس[97]. وفي أحداث سنة: 432هـ/ 1041م ذكر كل من ابن الأثير والنويري محاصرة المعز بن باديس لقلعة بني حمّاد مدّة سنتين، دون ذكر سبب للحرب، عدا ما ذكر ابن الأثير[98] من «عودتهم إلى ما كانوا عليه من العصيان والخلاف عليه» و «رجوعهم إلى ما كانوا عليه من النفاق» حسب النويري[99].

لكن ابن خلدون[100] يقدّم رواية أخرى لهذه الحادثة؛ فالمعز زحف إلى القائد بن حمّاد من القيروان سنة: 334هـ/ 946م «وحاصره مدّة طويلة، ثم صالحه القائد وانصرف إلى أشير فحاصرها، ثم أقلع عنها وانكفأ راجعا. وراجع القائد طاعة العبيديّين لِما نقم عليه المعز ولقبوه شرف الدولة»

إنّ قراءة هذا النص يثير عدّة إشكالات هي:

أوّلا: إن كان القائد قد صالح المعز، ورفع الأخير الحصار عن القلعة، فما الدّاعي لحصار آشير التي تقع ضمن أعمال الحمّاديين، أم أنّ الباديسيين احتفظوا بعاصمتهم الأولى لأنفسهم دون بني حمّاد؟.

ثانيا: ماهو سبب نقمة المعز على القائد؟ هل هو بسبب نقض بيعة الفاطميين؟ ثم راجع البيعة لهم بعد حصار المعز له، وإذا كان كذلك، فلماذا لقّب الفاطميون القائد بن حمّاد بشرف الدولة؟ وهو تشريف سبق أنْ سمّاه الفاطميون للمعز بن باديس في أواخر سنة: 407هـ/ 1017م[101]، بل عزّزوه، فأصبح سنة: 414هـ/ 1023م "شرف الدولة وعضدها"، فهل هذا يعني بداية

الخلاف بين الفاطميين والمعز، خاصة وأنّ ابن عذاري يقدّم لنا سنة: 433هـ/ 1042م كتاريخ لإظهار المعز للدعوة العباسية، ووصول عهد القائم بأمر الله العباسي له (422هـ – 467هـ/ 1031م – 1057م)، أم أنّ ذلك لا يعني سوى رجوع القائد بن حمّاد إلى الحظرة الفاطمية، وأنّ هذا اللقب أقل قيمة من اللّقب الذي أُعطى للمعز، فكان القائد الحمّادي شرف الدولة، والمعز الباديسي شرف الدولة وعضدها؟، وبالتالي ضمن الفاطميون ولاء فرعي بني زيري.

ثالثا: يُفهم من نص ابن خلدون أنّ سبب نقمة المعز بن باديس على القائد بن حمّاد هو نقض بيعة الفاطميين، وبمراجعة القائد لذلك تمّ الصلح بينهما، فإذا كان كذلك، فإننا هنا نطرح تساؤلا بشأن حدود استقلالية الدولة الحمّادية عن الباديسيين، فهل هي استقلالية مشروطة وضعت أُسسها بين حمّاد والمعز سنة: 408هـ/ 1018م؟، خاصة لو وضعنا في الاعتبار نص ابن الأثير، المنقول عن ابن شداد سليل الأسرة الباديسية، بالقول "العودة إلى العصيان"[102]، فإطلاق مصطلح "العصيان" يوحي إلى من خرج عن التبعية بعدما كان يدين بها، والعودة إليه توحي إلى ما كان من حمّاد قبل الصلح بينه وبين المعز.

كل هذه الإشكالات تطرح في ظل الأخبار المنقولة لنا بوجهة نظر باديسية، ممّا جعلها غير متناسقة ومتضاربة وغير متصلة فيما بينها، وفي ظل التجاذب المذهبي من جهة، والغزو الهلالي والخوف من زوال السلطان من جهة أخرى، فإنه لا يمكننا معرفة استمرار البيعة للعباسيين من عدمها، خاصة إذا عرفنا أنّ المعز بن باديس بعد أنْ هُزِم من طرف بني هلال وانحصر ملكه داخل سور المهدية، راجع الطاعة للفاطميين سنة: 446هـ/ 1054م ونبذ دعوة العباسيين[103]، وأنّ الحماديين ربما أقدموا على ذلك لنفس السّبب الذي دعى المعز لمراجعة الفاطميين، ففي مراسلة مؤرخة في رمضان سنة: 455هـ/

سبتمبر سنة: 1063م وجّه الخليفة الفاطمي أبو تميم المستنصر بالله (427هـ – 487هـ/ 1035م – 1094م) إلى عامله باليمن يأمره بإذاعة خبر خضوع صنهاجة له من جديد، بعد أنْ اسقبل أحد عمّال المستنصر ممثلين عن صنهاجة، مبعوثين من أكابر صنهاجة من المعز، وأخو صاحب قلعة كيّانة (قلعة بني حمّاد)[104].

لكن بقاء الحمّاديين على البيعة للعباسيين نجد من الأدلة ما يدعمه؛ فبعد بيعة المعز لبغداد، وصل سنة: 439هـ/ 1048م مبعوث العباسيين، أبو الفضل محمد بن عبد الواحد البغدادي الدارمي (ت.455هـ / 1063م)، إلى القيروان، وفي سنة: 446هـ/ 1054م، أعاد المعز الخطبة للقاهرة، فأصبح بالتأكيد بن عبد الواحد البغدادي غير مرغوب فيه، فما كان منه إلّا الفرار إلى مدينة سوسة، والتي لم يستقر فيها طويلا[105]، ثمّ دخل في خدمة الحمّاديين على عهد بلكين بن محمد بن حمّاد (447هـ – 454هـ/ 1055م – 1062م) وشهد معه حروبه، ثم رحل إلى الأندلس، ولكننا لا نعرف سبب تركه البلاط الحمّادي قبل شهور من مقتل بلكين على يد الناصر بن علناس[106].

وعليه فإنّ تجاذب الولاءات بين العباسيين والفاطميين لا تحكمها أبعاد مذهبية بحتة، بل تكاد تكون رسمية فقط بهدف الحفاظ على الملك، ودوافع أخرى اقتصادية، خاصة وأنّ الفاطميين بسيطرتهم على مصر والشام والحوض الغربي للبحر المتوسط يمثلون عائقا أمام التحركات التجارية المغربية، والمعز بن باديس يصرّح بذلك في حواره مع الفقيهين: أبو عمران الفاسي (ت.430هـ/1039م) وأبو بكر بن عبد الرحمن (ت.435هـ/ 1044م) بالقول: «ما أبقيت السّكة والبنود إلّا مداراةً لأجل حجّاج بيت الله الحرام والمسافرين»[107]، ومنه لا يمكن الحكم على مذهب الدولة وحكامها ومجتمعها انطلاقا من البيعة وحدها، فالفاطميون استمروا في إرسال الهدايا وخلع الألقاب على الأمراء الباديسيين[108]، بل إننا نجد تنافسا في إرسال الهدايا

لصاحب مصر بين الحسن بن علي الزيري (515هـ – 543هـ/ 1121م - 1148م) ويحي بن العزيز الحمادي (515هـ – 547هـ/ 1121م – 1152م) فقد استولى صاحب المهدية على مركب محمّل بالهدايا كان متجها إلى مصر من صاحب بجاية سنة: 536هـ/ 1142م[109].

إنّ الاعتبارات التجارية والاقتصادية في ظل قوة الفاطميين في عهد المستنصر بالله من جهة، وضعف العباسيين في التواصل مع من يدينون لهم بالبيعة من جهة أخرى[110]، جعلت الباديسيين يستمرون في الولاء للفاطميين، خاصة بعد أن عاينوا قدرة القاهرة على قلب موازين القوى ببلاد المغرب، فبعد أن غيّر المعز العملة، رجع مرّة أخرى للعملة الفاطمية، واستمر ذلك حتى آخر عهد البادسيين. واعتبارا لهذه التوازنات الاقتصادية فإنّ الحمّاديين استمروا في تداول العملة الفاطمية على نطاق واسع، وحتى سك العملة في عهد المنصور بن الناصر بن علناس الحمادي (481هـ – 498هـ/ 1089م – 1105م) فنحن لا نعرف عنها أكثر ممّا انفرد به ابن خلدون في نقله عن تاريخ ابن حمّاد، وهو نص ربما يحمل مغالطة تاريخية، حيث يرد الخبر بأنّ صنهاجة لم تعتمد «سكّة إلّا آخر الأمر، اتخذها منصور صاحب بجاية»[111]، ومن المعروف أنّ المنصور ليس آخر أمراء بني حمّاد، بل استمرّت بعد وفاته نصف قرن، وحكم من سلالته بعده ثلاثة أمراء، وأنّ الحمّاديين كانوا في عهده في أفضل حالهم وأوج قوّتهم، ومن جهة أخرى يذكر ابن خلدون في تاريخ الدولة الحمّادية، نقلا عن تاريخ ابن حمّاد كذلك، أنّ آخر أمرائهم «استحدث السكّة ولم يحدثها أحد من قومه أدبا مع خلفائهم العبيديّين، ونقل ابن حمّاد أنّ سكّته في الدينار كانت ثلاثة سطور ودائرة في كل وجه، فدائرة الوجه الواحد: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[البقرة: 2/ 281] والسطور ((لا إله إلا الله ومحمد رسول الله، يعتصم بحبل الله يحيى بن العزيز باللّه الأمير المنصور))، ودائرة

الوجه الآخر: ((بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ضرب هذا الدينار بالناصريّة سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة[1149م]))، وفي سطوره الإمام أبو عبد الله المقتفي لأمر الله [(530هـ - 555هـ/ 1136م - 1160م)] أمير المؤمنين العبّاسي»[112].

وهذا النص الأخير ربما يثبت أنّ المنصور لم يستحدث السكّة بتاتا، وأنّ الخبر نقله ابن خلدون عن ابن حماد بشكل خاطئ، فهو يقول بأنه لم يستحدثها قبله [قبل يحي بن العزيز] أحد من صنهاجة، أي الحمّاديين الذين يؤرخ لتاريخهم ابن حمّاد، إضافة إلى ذلك فهو بالفعل آخر أمراء الحمّاديين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ هذا الخبر يعيد من جديد مسألة البيعة من عدمها للعبّاسيين، سواء في ابتداء هذه الدولة أو في عهد القائد بن حمّاد، وكل هذه التناقضات في الأخبار تتأتّى من أنّ النقل متعدد المصادر والخلفيات.

الخاتمة:

إن قراءة الأخبار التاريخية من لدن المنتصر، يحتّم علينا دائما إعادة استنطاق النصوص والبحث عن ما فلت من النظرة البلاطية، ومثل ذلك نص ابن خلدون الذي انفرد بإضفاء طابع مذهبي على انفصال حماد بن بلكين عن الدولة الزيرية الباديسية، وبطرح التساؤل حول مصدر هذا النص ومناقشة وتحليل مجموعة الأخبار المتفرّقة والمتزامنة وربطها بسياقاتها السياسية والمذهبية ببلاد المغرب والمشرق، تبيّن أنّ ما أورده ابن خلدون رواية أخرى قائمة بذاتها، وبالتالي فالخبر رواية حمادية بقيت هامشية ومهملة في ظل رواج الرواية الباديسية التي حرصت على ضمان الأسبقية لها في حادثة القطيعة، وتصويرها على أنها حادثة يرجع فيها الفضل البطولي للأمير المعز بن باديس، لكن الرّواية الخلدونية وسياقاتها التاريخية والمذهبية تؤكد لنا أنّ الحماديين كانوا السبّاقين للقطيعة مع الدولة الفاطمية ومذهبها الإسماعيلي، وتقديم البيعة للخلافة العباسية ومذهبها السُّنّي.

وعلى الرّغم من أنّ حادثة القطيعة الحمادية للدولة الفاطمية لم تأخذ المسار الذي بدأت من أجله، وهو افتكاك الشرعية من الباديسيين وحكم كل المغرب بالسيطرة على القيروان، إلا أنه كان لها الأثر البالغ في إعادة التشكيل السياسي والقبلي، وخاصة المذهبي، فمن الناحية السياسية والقبلية يعتبر تأسيس قلعة بني حماد كعاصمة للحماديين بالمغرب الأوسط انزياح لزناتة نحو الغرب، وخطوة أخرى في انحسار الإباضية من الزاب نحو الجنوب، ونتج عن ذلك؛ خروج المغرب الأوسط من حالة التشتت المذهبي؛ ففي القرن الخامس الهجري/ 11م تكوّن وسط مالكي حمّادي أدّى دورا هاما في ترسيم المذهب الأشعري بكل الغرب الإسلامي، خاصة بعد استفادة القلعة من رصيد القيروان المالكي الأشعري بعد هجرة علمائها إليها، ومنه فإنّ هذه الأدوار المذهبية الناتجة عن تفاعلات سياسية قبلية أدت إلى ترسيم الأشعرية انطلاقا من المغرب الأوسط الحمادي قبل بروز دعوة ابن تومرت في بداية القرن السادس الهجري/ 12م.

الهوامش:

* هذا المقال أنجز أثناء إقامتي العلمية بمدريد بمعهد اللغات وثقافات البحر المتوسط والشرق الأدنى التابع للمجلس الوطني للأبحاث بإسبانيا Instituto de Lenguas y Culturas del Mediterraneo y Proximo Oriente ILC del CSIC وذلك في إطار منحة بحثية ممولة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية في إطار البرنامج الاستثنائي للتكوين الإقامي الطويل المدى في الخارج.

[1] ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تحقيق: بشار عوّاد معروف ومحمود بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013، 2/ 487.

[2] عبد الرحمن بن خلدون: كتاب العبر، ضبط متنه ووضع حواشيه: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، 6/ 227.

[3] نفسه.

[4] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، 7/ 285؛ ابن عذاري البيان المغرب، 1/ 285؛ ابن خلدون، العبر، 6/ 209؛ 228.

[5] ابن خلدون، 6/ 228.

6 علاوة عمارة: الرّقيق القيرواني وبلورة الفكر التاريخي ببلاد المغرب، مجلة التاريخ العربي، مجلة التاريخ العربي، العدد: 25، 2003، 138. وفي هذا المقال توصّل صاحبه إلى أنّ بلاد المغرب بشقّيْه السُّنّي والخارجي تمت كتابة تاريخه في القرون الأولى للهجرة بنظرة شيعية لتضفى على الفاطميين وخلفائهم الزيريين الشرعية السياسية والتاريخية.

7 وقع جدل بين الباحثين حول مذهبه بين الأستاذين روجي إدريس ومحمد الطالبي، فالأول يعتبره سنّي والثاني يؤكد على تشيّعه، ولكن آخر دراسة موسّعة حول الرقيق للأستاذ علاوة عمارة حسمت لصالح تشيّعه. انظر: الرقيق، هوامش الصفحة 116 و ص.125 وما بعدها.

8 الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية: تاريخ إفريقية في العهد بني زيري من القرن 10م إلى القرن 12م، ترجمة: حم|ادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، 1/ 14.

9 من المصنفات التي أرّخت لهذا النفس النضالي لمالكية القيروان في هذه الفترة: رياض النفوس للمالكي ومناقب محرز بن خلف، وهذه الأخيرة سأتناولها بالتحليل أسفله.

10 ذيّل على الرقيق ابن شرف القيرواني (ت.460هـ/ 1071م) حتى سنة: 445هـ/ 1053م، ثمّ أتم ابنه إلى سنة: 485هـ/ 1092م، ومن هذا التاريخ دوّن أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت (ت529هـ/ 1134م) أخبار بني زيري إلى العشرينيات من القرن السادس الهجري. علاوة، الرقيق، 138؛ إدريس، الدولة الصنهاجية، 14 وما بعدها.

11 علاوة عمارة، الرقيق، 142.

12 علاوة عمارة، ابن شداد الصنهاجي: جامع أخبار المغرب الوسيط، مجلة التاريخ العربي، العدد: 21، 2002، 83.

13 علاوة عمارة، الرقيق، 142.

14 علاوة عمارة، الرقيق، 141 وما بعدها.

15 تولى قضاء الجزيرة الخضراء ثم قضاء سلا، وفي بجاية قرأ المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى على أبي مدين شعيب ببجاية سنة: 581هـ/ 1185م وروى عن أبي محمد عبد الحق الإشبيلي نزيل بجاية، الموطأ وكتب أخرى، وله مؤلفات أخرى منها: الإعلام بفوائد الأحكام لعبد الحق الإشبيلي وشرح مقصورة ابن دريد ورأى له الغبريني برنامجا قال عنه أنه كبير ومميز في بابه. ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011، 2/ 390؛ أبو العباس الغبريني: عنوان الدراية، تحقيق: عادل نويهض، ط.2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979، 218 – 220؛ ابن قنفذ القسنطيني: أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات جامعة محمد الخامس (كلية الآداب)، الرباط، 1956، 92.

16 العبر، ج.1/ 324، ج.6/ 235، ج.7/ 58.

17 البيان المغرب، 1/ 22، 23. وحول تحليل مصادر ابن عذاري المراكشي ومنهجه في الكتابة، انظر: محمد علي دبور: منهج ابن عذاري المراكشي ومصادره، كتاب إلكتروني على شبكة الألوكة، www.alukah.net. وقد التبس عليه، فاعتبر أن صاحب كتاب القبس هو نفسه صاحب النبذ المحتاجة، والصحيح أن صاحب القبس هو ابن حماده البرنسي السبتي وهذا نجده واضحا في مفاخر البربر، حيث سمَّى كتابه بـ "المقتبس في أخبار المغرب والأندلس" وفي موضع آخر ذكره بكتاب له اختصر فيه أخبار المغرب. مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحقيق: عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق، الرباط، 2005، 138؛ 157.

18 صرّح المؤلف بهذا التاريخ. مفاخر البربر، 171.

19 مفاخر البربر، 144.

20 مفاخر البربر، 173.

21 انظر ترجمته: القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الرباط، 1981 – 1983، 7/ 264 – 269.

22 انظر حوله: حسن حسني عبد الوهاب: كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، مراجعة وإكمال: محمد العروسي المطوي والبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، 2/ 419.

23 مناقب محرز بن خلف (طبعت معها مناقب أبو إسحاق الجبنياني)، تحقيق: الهادي روجي إدريس، المطابع الجامعية الفرنسية، باريس، 1959، 143.

[24] المدارك، 7/ 264.

[25] ابن عذاري، البيان، 1/ 284، 285.

[26] إدريس، 1/ 155.

[27] ابن عذاري، البيان، 1/ 286.

[28] إدريس، 1/ 155.

29 المناقب، 125.

30 إدريس، 1/ 155.

31 المناقب، 147 – 151.

32 الدولة الصنهاجية، 1/ 158.

[33] أنظر: حسين بوبيدي: كتامة المنسية: دراسة في مقاومة المشروع الشيعي الإسماعيلي داخل المجالات الكتامية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد: 6، العدد: 1، أفريل 2020، 8- 39.

[34] بوبة مجاني: دراسات إسماعيلية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، 152.

[35] ابن الخطيب: أعمال الأعلام فيمن بويع من ملوك الإسلام قبل الاحتلام، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، 2/ 328.

[36] بوبة مجاني: القيروان وفقهاء الدولة الحمادية، ضمن كتاب إشعاع القيروان عبر العصور، أعمال ندوة دولية بالقيروان ما بين 20 و 25 أفريل 2009، المجمّع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، قرطاج، 2010، 137.

[37] وصفها ابن حوقل بالمدينة التي لها سور، وقال البكري أنها مدينة في مضيق بين جبلين في سند وعر، أمّا الإدريسي فوصفها بمدينة صغيرة عليها سور من تراب. وهي تقع على بعد مرحلة من تيفاش، وتامديت حاليا هي منطقة مداوروش بولاية سوق أهراس. ابن حوقل: صورة الأرض، دار صادر، بيروت، 1938، 1/ 87؛ البكري: المسالك والممالك، تحقيق: أريان فون ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات ببيت الحكمة، 1992، 2/ 715؛ الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1989، 1/ 292.

[38] حول أهمية الأربس في الطرق المؤدية للقيروان، انظر: محمد حسن: الجغرافيا التاريخية لإفريقية من القرن الأول إلى القرن التاسع الهجريين (فصول في تاريخ المواقع والمسالك والمجالات)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، 2004، 223 وما بعدها.

[39] الادريسي، نزهة المشتاق، 1/ 292. وبين القيروان والأربس ثلاثة مراحل حسب الإدريسي ومسيرة ثلاثة أيام حسب البكري، المسالك والممالك، 2/ 706.

[40] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 7/ 136. البكري، المسالك، 2/ 706.

[41] ابن خلدون، العبر، 6/ 227.

[42] الدباغ وابن ناجي: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق: إبراهيم شبوح، ط.2، مكتبة الخانجي، مصر، 1968، 1/ 7.

[43] أنكر الفقيه أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي (ت.402هـ/ 1012م) على فقهاء القيروان من معاصريه بقائهم في "مملكة بني عبيد" وكتب لهم بذلك، «فأجابوه أسكت لا شيخ لك، أي لأن درسه

كان وحده، ولم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل الى ما وصل بإدراكه، ويشيرون أنه لو كان له شيخ يفقهه حقيقة الفقه لعلم أن بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيت لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان، وأنهم لو خرج العلماء عن إفريقية لتشرّق من بقي فيها من العامة الألف والآلاف». ترتيب المدارك، 7/ 103.

[44] ابن خلدون، العبر، 6/ 228.

[45] يبدو أنَّ الرِّواية السنية، التي من الممكن رصدها بواسطة كتب التراجم والطبقات، اهتمت بأحداث القيروان سنة: 407هـ/ 1017م وبالرِّوايات الأسطورية حول بداية تلك الأحداث، وكذلك قرار المعز بعد حوالي 25 سنة بالقطيعة مع الفاطميين، وبالتالي كان الاهتمام بمسار الأحداث التي نتج عنها فعليًا القطيعة وعن الأحداث التي تلتها على حساب المحاولة الفاشلة لحمَّاد بن بلكين، أمَّا الرِّواية الحمَّادية فقد كُتِبت في النصف الثاني من القرن الساس الهجري/ 12 م؛ أي أنَّها كُتِبت متأخرة عن زمن الأحداث وبعد سقوط دولة بني حمَّاد، وبالرّغم من أنَّ ابن حماد، صاحب "النبذ المحتاجة في أخبار صنهاجة" ، سليل بلدة حمزة من حوز قلعة بني حماد واستوطن بجاية، إلا روايته لأحداث ما قبل سنة: 417 هـ / 1026م من الممكن جدا، أقول ذلك في ظل فقدان هذا المصدر، أنَّها لم تستطع الانعتاق من الرِّواية الشيعية البادسية للرقيق القيرواني التي طغت على غيرها في المصادر الإخبارية. حول سيطرة روايات الرقيق القيرواني على المصادر الإخبارية لأخبار بلاد المغرب قبل سنة: 417 هـ / 1026م راجع: عمارة، الرقيق، 130 وما بعدها.

[46] مناقب محرز، 129، 130.

47 مناقب محرز، 126.

48 مناقب محرز، 133.

49 كانت وصيته له بأن «لا ترفع الجباية عن أهل البلاد، ولا ترفع السيف عن البربر، ولا تولّ أحدا من إخوتك». ومع ذلك فقد عهد القائم الجباية لزيادة الله بن القديم، وآلت لعبد الله بن محمد الكاتب من بعده، والخراج لعبد الجبار الخراساني وخلف المرصدي. النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، 24/ 170؛ الكامل، 7/ 304؛ ابن خلدون، العبر، 6/ 206.

50 إدريس، الدولة الصنهاجية، 2/ 227 وما بعدها.

51 اختلفوا في ذلك، فكتب محرز بن خلف يستفتي أبا بكر الأبهري فمنعها وكذلك قال أبو الحسن القابسي وأبو إسحاق الجبنياني، بحجة أنهم لا يقرون بالزكاة المفروضة وإنما يأخذونها على أنها جزية. وأفتى ابن أبي زيد القيرواني وأبو القاسم بن اللباد بجوازها حتى يمنعها عدم تأديتها تماما، وأن تؤدى بتأويل خير من تركها عمدا. ترتيب المدارك، 7/ 266.

52 إدريس، 1/ 146.

53 تقلّد الخلافة بعد خلع الطائع بالله، وحكم إحدى وأربعون سنة وثلاثة أشهر، وهي أطول فترة حكم للخلفاء العباسيين، وعُدّ من الفقهاء الشافعية، وفي عهده أعلن البيان القادري، وهو بيان

عقدي يلزم فيه رعيّته. الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدّثيها وذكر قطّانها من العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، 5/ 61 – 64؛ أبو الفرج بن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، 14/ 353 – 355.

[54] الكامل، 7/ 745.

[55] وهو سادس الخلفاء الفاطميين، تقلّد الحاكم بعد العزيز بالله (365هـ – 386هـ/ 975م – 996م) وعمره 11 سنة، ويعتبر من الخلفاء الأكثر جدلا، حيث فرض عدّة إجراءات على أهل الذمة، والحجر على النساء في البيوت وتحريم بعض الأمور كالجرجير وأكل الملوخية والمتوكلية، وغيرها، وبعضها منعه لدواعي مذهبية، واتهم بادعاء الألوهية، وتطغى على الروايات بشأنه، الرواية السُّنِّية. ابن الأثير، الكامل، 7/ 477؛ تقي الدين المقريزي: اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق: محمد حلمي محمد أحمد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ولجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1970، 2/ 3 وما بعدها.

[56] وهو أمير الموصل ولقِّب بمعتمد الدولة وتولى بعد وفاة أبيه (391هـ – 444هـ/ 1001م – 1052م) وفي عهده توسع ملكه بالسيطرة على الكوفة والمدائن والأنبار وسقي الفرات. الكامل، 8/ 105؛ المنتظم، 15/ 327.

[57] تقول المصادر أنّ الحاكم بأمر الله الفاطمي راسل مرات عديدة قرواش بن المقلّد .الكامل، 7/ 571، 572. المنتظم، 15/ 74. وللتدليل على نشاط الدعوة الفاطمين لدينا كذلك ما أبلغ به صاحب غزنة وخراسان والهند، يمين الدولة أبو القاسم محمود بن سبكتكين، القادر بالله العباسي سنة: 403هـ/ 1013م بأنّ الفاطميين طلبوا منه البيعة وأنه قابلهم بالرفض الشديد. الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد عيسى العرقوسي، ط.11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، 15/ 133.

[58] سعيد بن سعيد العلوي: دولة الخلافة (دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي)، ط.2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية لجامعة محمد الخامس أكدال، الرباط، 2010، 67.

[59] تقدّم لنا كتب الأخبار الكثير من الفتن بين الشيعة والسُّنّة، وبمتابعتها نجد أنّ الخلافة العباسية قبل عهد القادر بالله العباسي كانت عاجزة عن التصرف حيال هذه الفتن، بالإضافة إلى ذلك استغلال الدعوة الشيعية للحركات الإجتماعية لصالحه مثل حركة العيارين، وفي المقابل فإنّ العباسيين عاجزين عن التصرف بل إنّ المطيع بالله العباسي (334هـ – 363هـ/ 946م - 974م) أرغم على بيع ثيابه وأنقاض داره لدفع تكاليف غزوة لعز الدولة بختيار البويهي (356هـ – 367هـ/ 967م – 978م).ابن الأثير، الكامل، 7/ 303.

[60] من بين الإجراءات كذلك توحيد جبهة الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية) وتوجيههم للرد على المذاهب الباطنية وإصدار بيان عقدي، عُرف بالبيان القادري، وبه يُقِر العقيدة التي من الواجب الالتزام بها. انظر تحليل هذه الإجراءات التي قام بها القادر بالله عند:

LAOUST, Henri: La pensee et l'action politiques d'Al- Mawardi (364-450-974-1058). P. Geuthner, 1968, 68 – 72;
سعيد العلوي، دولة الخلافة، 70، 71.

[61] الكامل، 6/ 579. نشير أنّ الطعن في نسب الفاطميين من طرف العباسيين تزامن (أو من الممكن أنها سبقتها) مع حركة مماثلة في مكة المكرّمة ثم أعلن شريفها أبو الفتوح الحسن بن جعفر العلوي الحسني نقض بيعة الفاطميين وإعلان الخلافة لنفسه، بتحريض من أبي القاسم المغربي، وزير الحاكم بأمر الله الفاطمي المنشق، وذلك بين سنتي: 401هـ/ 1011م و 403هـ/ 1013م. الكامل، 7/ 674.

[62] عياض، ترتيب المدارك، 7/ 69، 70.

[63] وهي على الأقل أربعة رسائل، **أوّلها:** لابن أبي زيد القيرواني، وهي رسالة له في الرد في مناقضة البغدادي المعتزلي، وقد ذكر مقطع منها ابن عساكر الدمشقي، والتي رفض فيها تكفير الأشعري وتبديع ابن كلاب. ابن عساكر الدمشقي: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، 123، 124؛ 405 – 408. **ثانيها:** رد أبو الحسن القابسي على أهل تونس، الذين أستفتوه في شأن الأشعري ومذهبه. تبيين كذب المفتري، 122. **ثالثها:** مدح أبو بكر بن عزرة لأبي الحسن الأشعري. تبيين كذب المفتري، 39. **رابعها:** أورد روجي إدريس لأبي ميمونة درّاس بن إسماعيل الفاسي (ت.357هـ/ 967م) كتاب في الدفاع عن الأشعرية ونقضه ابن حزم الظاهري، ولم يذكر مصدره في ذلك.
IDRIS, H. R: Deux juristes kairouanais de l'époque zīrīde: Ibn Abī Zaid et al-Qābisī (Xe–XIe siècle), En Annales de l'Institut d'Études Orientales, 1954, 138.
ويذكر ابن حزم في الفِصل أنّ له كتابا كبيرا في نقض مسألة في الإيمان نسبها لأبي الحسن الأشعري والجهم بن صفوان، وكان كتابه هذا ردا على رجل من القيروان اسمه عطاف بن دوناس. الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، ط.2، دار الجيل، بيروت، 1996، 3/ 246. وأورد محمد المغراوي نقلا عن محمد بنشريفة، رحمه الله، أنّ بحوزته رسالة، مصدرها إحدى الخزانات التونسية، موجهة من الباقلاني إلى درّاس بن إسماعيل أثناء تواجده بإفريقية، وبالرّغم من أنّه دوّن هذا الكلام سنة: 2002، إلّا أنها لم تظهر لحد الآن حسب علمي. محمد المغراوي: تطور المذهب الأشعري بالمغرب الأقصى إلى حدود العصر المرابطي، ضمن كتاب الفقه والتاريخ (أعمال مهداة إلى المرحوم محمد المنوني)، تنسيق: محمد حجي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 103، إنجاز الجمعية المغربية للتأليف والترجمة، الرباط، 2002، هامش: 23، 138.

[64] MAKDISI, George: Ashʿarī and the Ash'arites in Islamic Religious History I, Studia Islamica, 1962, 71-80.

[65] الدباغ وابن ناجي، 3/ 152.

[66] وكان ذلك بعد أن طلب ابن مجاهد من ابن أبي زيد القيرواني إجازته في مصنفاته، وبالخصوص النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ومختصر المدونة، فأرسل له الإجازة بكل ما صنّف مع تلميذين له، وأحد هذين التلميذين هو: أبو بكر إسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي، الذي

درّس كتاب الرّسالة في عقود أهل السُّنَّة، وأصبح سنده فيها مشهور، وبالإضافة لابن عزرة فقد روى عن ابن مجاهد، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المومن المكي، المستوطن للقيروان، وجليس ابن أبي زيد القيرواني. ترتيب المدارك، 6/ 197، 198؛ 181؛ فهرسة ابن عطية: فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، ط.2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، 126؛ ابن خير: فهرسة ابن خير، تحقيق: بشار عوّاد معروف ومحمود بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2009، 317، 318.

[67] المناقب، 130.

[68] محمد نصير: دور الباقلاني في تلقين الأسانيد الأشعرية ببلاد المغرب، ضمن الفكر الأشعري بالمغرب خلال مرحلتي التأسيس والترسيم: المؤثرات والخصوصيات المحلية (أعمال الملتقى الدولي الأول من تنظيم مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية وكلية أصول الدين بتطوان)، تنسيق :جمال علال البختي، المجلد الأول، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2017، 65-93.

[69] بالنسبة للمشرق أحلت سابقا على مقال جورج مقدسي، أمّا بلاد المغرب، فالقيروان لم تشهد معارضة معتبرة للمذهب الاشعري ، بل انتشر فيها بسلاسة ضمن الغطاء المالكي وباعتباره أحد الأدوات التي تمكنهم من مناظرة الشّيعة والإباضية.

IDRIS, H. R: Essai sur la diffusion de l'aš'arisme en Ifrîqiya'. Les Cahiers de Tunisie, 1953, vol. 1, 126-40;

نجم الدين الهنتاتي: تطور مواقف علماء المالكية بإفريقية من الخوض في المسائل الكلامية وتبنيهم للعقيدة الأشعرية، إيبلا، 170/ 1992، 322 - 329؛ المبروك المنصوري الشيباني: الأشعرية في بلاد المغرب إلى نهاية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي ومفهوم الأدوار الحضارية، عدد: 192/ 2003، 71-98. وفي الأندلس شهد المذهب الأشعري منافسة شديدة من المذهب الظاهري بزعامة ابن حزم، وكذلك معارضة جزء معتبر من المالكية الرافضين قطعا لعلم الكلام مثل ابن عبد البر القرطبي: جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي،، الرياض، السعودية، 1994، 2/ 939 – 943. انظر كذلك، عبد المجيد التركي: مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مراجعة: محمد عبد الحليم محمود، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، 53 ومابعدها؛

RUANO, Delfina Serrano: Later Ash'arism in the Islamic West. En The Oxford Handbook of Islamic Theology. 2016, 518, 519.

وفي المغرب الأقصى نملك نموذج بالغ الأهمية، وهو أبو الفضل النحوي، وهو أشعري، الذي طرد من سجلماسة ثم من فاس بدعوى تدريسه للأصلين. ابن الزيات التادلي: التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، ط.2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، 98.

[70] وهما في المحصِّلة يمثلان مشروع اواحدا ضمن النزاع التاريخي حول شرعية الخلافة.

[71] عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، ط.2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، 2/ 112.

[72] تمثل السلوك الدعوي المشترك في التزام الزهد والتقشف والموعظة والتزام مجلس محدد له بالمسجد وتعليم القرآن والنهي عن المنكر والأمر بالمعروف. محمد نصير: انتشار المذهب الأشعري ببلاد المغرب خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين/ 10 – 11م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: محمد بن عميرة، جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)، 2011، 90، 91. وانظر مقال نجم الدين الهنتاتي السابق الذكر.

[73] في هذه الفترة كانت النظرية السياسية السُّنِّية قد بدأت تتضح لتشكل سلطة المتغلب فيها عنصر أساسي خاصة مع ظهور السلطنات الموازية لمؤسسة الخلافة، وقد كان للأشاعرة دور محوري في بنائها. العلوي، دولة الخلافة، 156 وما بعدها.

[74] أقول هذا الكلام وأنا أستحضر أدبيات غالبية مذهب السنة في الخروج عن الحاكم ونستحضر ما جرى للحنابلة في مسألة خلق القرآن والخلفاء العباسيين في عهد كل من المأمون والمعتصم والواثق.

[75] أورد ابن الأثير، وهو ينقل عن ابن شداد، أنّ هذه الفتنة كانت بتدبير من عامل القيروان بعد أنْ عرف بقرب عزله. الكامل، 7/ 938.

[76] لست هنا بصدد مناقشة هذه الروايات؛ لكن فقط قارن بين روايتين حول انطلاق هذه الأحداث؛ الأولى تقول أنه سقط من حصانه فذكر الشيخين، والثانية تقول أنه مرَّ على جماعة فسأل عنهم فقالوا له أنهم رافضة ويسبون الشيخين، فترضّى المعز على الشيخين. البيان المغرب، 2/ 299؛ الكامل في التاريخ، 7/ 639.

[77] المدارك، 7/ 106؛ الدباغ، 3/ 154.

[78] المدارك، 8/ 44.

[79] المناقب، 143.

[80] المدارك، 7/ 108.

[81] يقول أبو طاهر الفارسي «أنه عُرِض له في اللّيل ويقال أنه دُسَّ عليه من سقاه سُمًّا». المناقب، 143.

[82] ابن عذاري، 1/ 261.

[83] ابن عذاري، 1/ 286؛ النويري، 24/ 107.

[84] ابن عذاري، 1/ 286.

[85] النويري، 24/ 108.

[86] البيان المغرب، 1/ 297.

[87] العبر، 6/ 209.

[88] ابن عذاري، 1/ 287؛ النويري، 24/ 103، 104.

[89] الحصول على هذا الانطباع ليس بالصعب أثناء قراءتنا للكتب الإخبارية عن حمَّاد والأميرين باديس وابنه المعز ، وانظر مثلا ابن خلدون، وهو بالتأكيد ناقل لكلام الرقيق القيرواني، في هذا النص الذي ورد قسم أخبار الدولة الزيرية: «... ثمَّ طلب منه باديس أن ينزل على عمل تجيست وقسنطينة اختبارا للطاغية فأبى وأظهر الخلاف». العبر، 6/ 209.

[90] عياض، المدارك، 7/ 264. ومن المعروف أنَّ الأمير باديس توفي أثناء حصاره لقلعة حمَّاد سنة: 406هـ/ 1016م.
هذه الرواية أوردها صاحب الحلل السندسية في الأخبار التونسية للوزير السراج. المناقب، 158. كما أورد ابن خلكان نفس الرواية نقلا عن كتاب أخبار الدول المنقطعة، لكنه أورد أنَّ ذلك وقع أثناء حصار باديس لمدينة طرابلس وليس تونس. ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1978، 1/ 266.

[91] المناقب، 144 – 147.

[92] إدريس، الدولة الصنهاجية، 1/ 156.

[93] المناقب، 148 – 151. وفي موضع آخر من يذكر الفارسي رسالة من محرز بن خلف لباديس حول شكوى من رجل فرضت عليه ضريبة من باديس ظلمًا، هذه الرسالة في متطابقة في محتواها بشكل كبير مع الرسالة السابقة التي راسل بها بن خلف باديس لكي يثنيه عن غزو تونس. المناقب، 140 – 141.

[94] ابن الأثير، الكامل، 8/ 46؛ النويري، نهاية الأرب، 24/ 116؛ ابن خلدون، العبر، 6/ 211. وحتى إعلان المعز بن باديس القطيعة مع الدولة الفاطمية، بالرّغم من توفر بعض الأخبار مقارنة بالعملية التي قام بها حمَّاد، إلاَّ أنها تبقى تتصف بالغموض حسب روجي إدريس، ممَّا «لا يسمح لنا بإلقاء المزيد من الأضواء لتوضيح جميع جوانب القطيعة». الدولة الصنهاجية، 1/ 215.

[95] النويري، نهاية الأرب، 24/ 150. ابن خلدون، العبر، 6/ 250.

[96] أعمال الأعلام، 2/ 329.

[97] تتفاوت وتتضارب المصادر الإخبارية في تحديد تاريخ قطيعة الباديسيين للدولة الفاطمية، ممّا يوحي أنها كانت على مراحل، فابن الأثير يذكر بأنها في سنة: 435هـ/ 1044م. الكامل، 8/ 81؛ نهاية الأرب، 24/ 209. وفي موضع آخر حدّد قطع الخطبة بسنة 440هـ/ 1049م. الكامل، 8/ 86. وعند ابن عذاري فإنّ إظهار الدولة العباسية وورود عهد القائم بأمر الله العباسي كان سنة: 433هـ/ 1042م. البيان، 1/ 301. وفي موضع آخر نقل عن ابن شرف أن الخطبة قطعت عن الفاطميين والدعوة لبني العباس في يوم الأضحى من سنة: 440هـ/ 15 ماي سنة: 1049م. البيان، 1/ 303. وعند الدباغ كان ذلك في عيد الفطر سنة 440هـ/ 08 مارس سنة: 1049م. وأنّ تبديل السّكة كان في شهر شعبان من سنة 441هـ/ جانفي 1050م. البيان، 1/ 304. وفي جمادى الآخرة من سنة: 443هـ/ أكتوبر 1051م كان لبس السواد في القيروان (راية الموالاة للعباسيين) والدعوة لبني العباس ولعن الفاطميين. البيان، 1/ 306.

[98] الكامل، 8/ 22.

[99] نهاية الأرب، 24/ 209.

[100] العبر، 6/ 229.

[101] البيان المغرب، 1/ 293.

[102] الكامل، 8/ 22.

[103] ابن بسام الشنتريتي: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ق.4،م.1، 89.

[104] السجلات المستنصرية، تحقيق: عبد المنعم ماجد، دار الفكر العربي، مصر، 1954، 44. وحاكم اليمن حسب السجلات هو أبو الحسن علي بن محمد الصليحي.

[105] وذلك بسبب انخراطه في خلاف بين المضرية والقيسية وتسببه في ايقاع الفتنة بين أهل سوسة. الذخيرة، 89.

[106] وصل إلى طليطلة في أواخر جمادى الأولى من سنة: 454هـ/ جوان 1062م، وقتل بلكين الحمّادي في الفاتح من رجب/ جويلية 1062م من نفس السّنة. الذخيرة، 89، 90.

[107] وهذا ردا على سؤال من المعز بن باديس للفقهين حول جواز الصلاة باللباس المطروز عليه أسماء الخلفاء الفاطميين، فقال له أبو بكر بن عبد الرحمان أنه سؤاله هذا سخيف في الوقت، بسبب أنّ السكة والبنود لا زالت للفاطميين، وإنْ صحّت هذه الحادثة فإنها كانت قبل سنة 430هـ/ 1039م، وهي سنة وفاة أبي عمران الفاسي. الدباغ، معالم، 3/ 167. ومن المعروف الزيريين أزالوا أسماء الخلفاء الفاطميين من العملة بسك أخرى في شعبان سنة: 441هـ/ جانفي 1050م، وفي شوال/ مارس من نفس السنة أمر المعز بمنع صرف العملة الفاطمية ومعاقبة من يتعاملون بها، وهو ما أدى إلى اشتداد الحال على الفقراء والضعفاء وغلاء الأسعار بالقيروان. ابن عذاري، البيان، 1/ 304، 305.

[108] في سنة 505هـ/ 1112م وصل المهدية رسول الفاطميين بهدايا ليحي بن تميم الزيري(501هـ – 509هـ/ 1108م/ 1116م). البيان المغرب، 337/1. وكذلك في سنة 511هـ/ 1118م وصل رسول مصر إلى علي بن يحي الزيري (509هـ – 515هـ/ 1116م – 1121م) البيان، 1/ 339. ولقّب الحسن بن علي الزيري (515هـ – 543هـ/ 1121م – 1148م) بأبي المنصور تاج الخلافة. إدريس، الدولة الصنهاجية، 1/ 396. نقلا عن المنتقى من أخبار مصر لابن الميسّر.

[109] ابن عذاري، البيان، 1/ 346. وإرسال الهدايا لا يعني دائما الولاء والتبعية، لكن للزيريين تاريخ من الولاء للفاطميين، لذلك نعتبر أنها ذات طابع ولائي.

[110] وصل أبو الفضل البغدادي، مبعوث العباسيين للمعز بن باديس متنكرا، وفي ظل حرب الدعاة فقد شكّك المعز في صدقه، ولم يعتمده إلّا بعد وصول كتاب ثان من القائم بأمر الله العباسي. ابن بسام، الذخيرة، 89.

[111] العبر، 1/ 324.

[112] العبر، 6/ 235. وقد ادّعى دوبلي أنه عثر على هذه العملة بقلعة بني حمّاد، لكن تحريات الأستاذ علاوة عمارة للعملة ومعاينته لها أثبت أنّ العملة التي عثر عليها فاطمية، وأنّ دوبلي وصف العملة انطلاقا من ابن خلدون، وبالتالي فإنّ دوبلي ظهر بصورة الهاوي وليس الأثري الأكاديمي. علاوة عمارة: الحفريات الأثرية بالحاضرة الحمادية الأولى بين الذاكرة والتاريخ، ضمن كتاب دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، 119.